أوراق سياسات في التنمية الزراعية (التحول الاقتصادي والتنمية)

مازن البلداوي*: ملاحظات حول الأهمية الغذائية والاقتصادية لمنتج الطماطم

يكتسب منتج الطماطم الزراعي أهمية غذائية واقتصادية كبيرة في الأسواق الدولية وفي السوق العراقية على حد السواء، حيث بلغ حجم السوق العالمي لإنتاج الطماطم 177.3 مليون طن متري في عام 2016 غير انه ارتفع إلى 186.8 مليون طن متري في عام 2020. وقد بلغت قيمة سوق الطماطم الدولي الى ما يقرب 197.76 مليار دولار أمريكي في عام 2023 غير ان المتوقع ان هذه القيمة سترتفع الى 249.53 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.76% خلال السنوات الخمس المنظورة[1].

بينما بلغ حجم السوق العراقية حوالي 630 ألف طن متري في عام 2022 حيث انخفض بمقدار15% عن السنة السابقة وبقيمة تقديرية بلغت حوالي 487'500'000 مليون دينار سنويا[2]. كما يتسم المنتج بوجود نوعيات مختلفة الجودة والمواصفات وتتميز المنتجات من المناطق الجنوبية الدافئة في العالم بطعمها الجيد عن تلك من البيوت المحمية في بلدات اوروبا الشمالية ولهذا فإن الأسواق الاوربية تشهد منافسة حادة بين هذه النوعيات المختلفة.

تعد الطماطم العراقية من الأنواع الجيدة الطعم وخصوصا تلك التي تزرع في منطقة الزبير الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة البصرة في جنوب العراق نظرا لتوفر التربة المناسبة للنمو بالأضافة الى ملائمة درجة الحرارة والرطوبة خاصة في فصل الشتاء حيث تميل المناطق الجنوبية الى الاعتدال اكثر من باقي الأنحاء فتساعد المزارعين على الزراعة المغطاة التي تعمل على سد حاجة السوق المحلي نظرا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا المنتج الزراعي الذي يعد واحدا من اهم مفردات المطبخ والمائدة لكل شرائح المجتمع العراقي.

وقد أثار المقال الذي نشره "موقع 964+"[3] الألكتروني على صفحته يوم 2024/1/7 حول محصول "الطماطم" والمشاكل التي يتعرض لها المزارعون

دعوة للكتابة عن هذا الموضوع بالإضافة الى الكتابات الأخرى حول هذا المحصول المهم ودوره في عالم الزراعة وسلة الطعام والأدوار الأخرى التي يكون فيها عاملا مهما كما سنرى لاحقا.

وبعيدا عن وصف جمالية مشهد المائدة العراقية التي يتغنى بها اغلب زائري العراق ناهيك عن اعتزاز ابناء الرافدين بها، وددت ان ابحث ما نشره الموقع اعلاه حول هذه الثمرة الرائعة التي تصاحبنا في حلنا وترحالنا. اشار الموقع اعلاه الى مشكلة اقتصادية كبرى تحيق بانتاج "الطماطم" وخاصة تلك التي يتم انتاجها في قضاء الزبير من محافظة البصرة حيث تعد واحدة من اهم داعمي سلة الغذاء العراقية في فصل الشتاء خاصة، حيث ان الثمرة المشار اليها تعد من منتجات الزراعة الصيفية او الربيعية لكن البصرة تتخصص بانتاجها في عروة الخريف بسب اعتدال درجة الحرارة شتاءً الى حد بعيد في اجوائها بالإضافة الى توفر درجة الرطوبة المثالية تقريبا بسبب قربها من البحر، على الرغم من ان الزراعة تتم في المناطق الصحراوية المفتوحة والمعرضة الى هبوب الرياح القوية والباردة احيانا مما يستدعي ان تكون هذه الزراعة محمية بالأغطية البلاستيكية للحفاظ عليها من قرس البرد ان حدث ذلك في موسم الشتاء.

ويطرح الخبر ما افاد به السيد حسين لعيبي[3] مدير زراعة قضاء الزبير من ان انتاج الطماطم قد بلغ 500 ألف طن في عام 2023 وبمعدل يومي قدره 1600 طن، الا ان هنالك افادة من المزارعين تفيد بأن هنالك ديوناً احاطت بهم بل أغرقتهم مقابل سعيهم هذا لتوفير المادة المذكورة والتي يتم تصدير بعضها الى خارج العراق ناهيك عن دعمها لمتطلبات السوق المحلية العراقية في المحافظات الأخرى. وما يشير اليه المقال هذا هو ما اثاره السيد "حسين لعيبي" حول غياب الدعم الحكومي للمزارعين على هذا الاتجاه حيث كان الدعم متوفراً ماقبل عام 2003 الا ان تراجع الأهتمام بالفلاح والزراعة بعده مازال واضحاً عدا الدعم القليل على مستوى الأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية فقط.

ان كلفة زراعة الطماطم وانتاجها تبلغ حوالي 6 ملايين دينار (اي ما يعادل 3922$ حسب سعر السوق الموازي العراقي او 4546$ حسب سعر الصرف للبنك المركزي) للدونم الواحد حيث تحتاج تربة الأرض (باعتبارها صحراوية/رملية) الى كمية اكبر من الأسمدة من تلك التي تحتاجها انواع التربة

الأخرى. ويستطرد قائلا بأننا مستمرون منذ فترة زمنية طويلة بتقديم المطالبات الى الحكومة بخصوص ضرورة تقديم الدعم اللازم لهذه الزراعة باعتبار انها من الممكن ان تكون منافسا جيدا في اسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال فصل الشتاء خاصة ويمكنها ان تشكل حصة مهمة في المجموع التراكمي لإيرادات سلة العملة الأجنبية الواردة للعراق، غير انه وللأسف فإننا لم نشهد اي تعاون حقيقي او رد فعل ينمّ عن ادراك الحكومة لهذا المصدر المهم لواردات العملة الأجنبية، ناهيك عن الدور الذي تلعبه في رفع معدل الناتج المحلي GDP العراقي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطن.

ويكمل السيد مدير زراعة قضاء الزبير حديثه حسب ماجاء في المقال قائلا: ان لدينا ما معدله 1000- 1700 مزرعة تنتج الطماطم سنويا في مناطق القضاء مثل منطقة الرافعية والضليعات والنجم الجنوبي والشعيبة والكرطة الشمالية وغيرها، هذا بالإضافة الى انتاج المزارع الكائنة في منطقة اللحيس على الحدود مابين محافظة البصرة ومحافظة ذي قار والتي بلغ عددها بحدود 2000 مزرعة. وعلى الرغم من ان معدل الإنتاج لا يمكن تحديده بشكل دقيق مالم يتم جني المحصول الذي عادة مايكون في شهر آيار حيث زرعنا البذور قبل شهرين تقريبا، فإننا نتوقع ان يكون المعدل بنفس الرقم اعلاه ونأمل طبعا ان يكون اكثر من ذلك، غير ان الاستمرار في غياب الدعم الحكومي يشكل عامل تهديد للزراعة وللأمن الغذائي العراقي اذ قد يتسبب ذلك في هجرة المزارعين لأراضيهم وحيث تصعب عودتهم اليها اذا ما حدث ذلك.

من ناحية أخرى فقد افاد السيد رياض الفارس[3] رئيس الجمعية الفلاحية في القضاء قائلا ان شعبة الزبير لا تقدم اي نوع من الدعم لاحتياجات المزارع من مواد الأسمدة والأغطية البلاستيكية والبذور وكنّا في سعي دؤوب لمناشدة وزارة الزراعة والدوائر الخاصة بها لهذا الغرض ولكن مع شديد الأسف كانت اجابتهم تفيد بأن شُعَب وزارة الزراعة ودوائرها هي شعب ارشادية فقط ولا يمكنها تقديم الدعم المادي المطلوب. ويضيف قائلا بأن المزارعين يتعرضون سنويا لخسائر كبيرة بسبب عدم تفعيل "السيطرة النوعية" بالنسبة للمواد المستوردة او عدم اغلاق الحدود امام الواردات من الدول الأخرى والتي تنافس منتج مزارعنا في السوق المحلي. بينما ينحصر دور الجمعية في شراء البذور والأسمدة الكيمياوية

من "السوق السوداء" وبيعها الى المزارعين بالتقسيط وبذات المبلغ الأصلي بلا فوائد او مرابحة لغرض دعم الزراعة في القضاء.

ومن مصدر آخر يفيدنا واحد من اصحاب الهمّ الأساسيين وينطق بلسانه وعن لسان زملائه المزارعين الآخرين نيابة حيث يقول السيد أركان عاتي[3] بأن سعر الصندوق الواحد الذي يزن 30 كغم من الطماطم تقريبا، يبلغ حوالي 5 آلاف دينار فقط عندما يسمح لدخول محصول الطماطم من عبر الحدود مما يعمّق جرح الخسائر لدينا وليس هنالك من يستمع لنا او يدعمنا على هذا المسار. لقد كان حجم الخسائر التي نتعرض لها اقل بكثير مما عليه اليوم عندما كنّا نحظى بالدعم الحكومي عن طريق الحصول على البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية مما جعل الخسائر تصل الى مايتراوح بين 20-40 مليون دينار للمزارع الواحد وحسب المساحة المزروعة.

ولذكر بعض الكلف على سبيل المثال لا الحصر فقد يبلغ سعر الطن الواحد من الأغطية البلاستيكية الى 1 مليون دينار للطن الواحد حيث تحتاج المزرعة الواحدة الى ما يقارب 5 أطنان لتغطية المساحة المزروعة، وقد تبلغ قيمة المبيدات التي نحتاجها لمكافحة الحشرات مايقرب على 1 مليون دينار لكل موسم زراعي وبهذا لن يكون وارد المبيعات بعد جني المحصول قادرا على تحقيق الموازنة او توفير الربحية تجاه هذه الكلف.

وللوقوف على بعض المعلومات المهمة الخاصة بموضوع "الطماطم" وعلاقته بالاقتصاد العراقي باعتبارها مادة رئيسية للمائدة العراقية، كما ذكرنا، سأحاول ان ادرج بعض المعلومات المتوفرة حول الموضوع كي يستطيع المتابع ان يرَ تأثير حركة الحاجة لهذه المادة على مدى السنوات الماضية وكما هو مذكور في المصادر التي استطعت الوصول اليها.

وكانت وزارة الزراعة قد شملت محصول الطماطم بقرار استمرار منع الاستيراد من ضمن 23 محصول آخر لغرض حماية المنتج المحلي وكما جاء في الخبر الذي نشره موقع Today News[4] حيث اشار الموقع الى تصريح

مستشار الوزارة السيد مهدي القيسي. كما يهدف القرار الى اتاحة فرص العمل ودعم الاقتصاد الوطني فضلا عن اهداف أخرى.

جدول يبين بعضا من حركة استيراد مادة الطماطم بحسب حاجة السوق العراق:[4]

الفترة الزمنية	الكمية/طن	القيمة الكلية/ $	جهة الاستيراد	عدد سكان العراق [10]	حصة الفرد
عام 2016	5 مليون	1 مليون	ايران	36’169’123	138.23 كغم
عام 2017	6.5 مليون	1’600’000’000 مليار	ايران	37’139’519	175.15 كغم

ومما يثير الانتباه والحيرة بأن هنالك قرارا بمنع استيراد محصول الطماطم كان قد صدر بموجب الصلاحيات المخولة للسيد وزير الزراعة[6] حينها بتاريخ 2021/11/10 واستنادا الى كتاب مجلس الوزراء/لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم 299 في 2018/10/2، كما دعى هيئة المنافذ الحدودية والأجهزة الأمنية كافة الى تنفيذ هذا القرار. ناهيك عن وجود القانون رقم 11 لعام 2010 والخاص بحماية المنتج المحلي[7] والذي تمت الإشارة اليه عند موافقة المجلس الوزاري للاقتصاد على منع استيراد المحصول المشار اليه يوم 2022/12/17.

نستنتج مما ذكر اعلاه في هذا المقال بأن هنالك تشريعات كافية لحماية محصول الطماطم في العراق ولكنها فضفاضة بعض الشيء حيث انها منحت السيد وزير الزراعة والدوائر التابعة لوزارته صلاحيات الإيعاز الى المنافذ الحدودية بفتح الحدود او اغلاقها للتعامل مع حاجة الأسواق لذلك بموجب الروزنامة الزراعية كما تذكر الوزارة على موقعها[8] . ومن هنا نستنتج ايضا ان هنالك جهات عدة تشترك في التحكم بآلية تنفيذ هذا القانون والقرارات التابعة له من عدمها، وهذا يستوجب اتخاذ خطوات جدية تجاه هذا الأمر لدراسة الحاجة الفعلية للسوق العراقي بموجب بحوث علمية جادة تدرس هذا الأمر وتشير الى ضرورة اعادة توزيع المزارع الخاصة بالمحصول والعمل على اعتماد نسبة مؤية معينة

لغرض التصدير ولأغراض التعبئة والتعليب بمنتجات ثانوية من المحصول اعلاه كالمعجون او شرائح الطماطم والعصير لغرض دعم الاقتصاد العراقي.

وبمقارنة بسيطة بين ماتم انتاجه في قضاء الزبير/البصرة لموسم عام 2023 والذي كان بمعدل 1600 طن/يومي، بينما بلغ ما أنتجته محافظة النجف بحدود 1000 طن/يوميا تستهلك المحافظة ما معدله 200 طن/يوميا[9]، بينما يتم تصدير الفائض الى باقي المحافظات، نرى ان هناك امكانية كبيرة للعمل على السيطرة والتحكم بانتاج محصول الطماطم في المحافظات العراقية باستخدام إدارة علمية ومهنية مقتدرة تتمكن من السيطرة على ابقاء المنافذ الحدودية مغلقة امام دخول هذا المحصول وتبقيها مفتوحة لغرض تصديره ان كان على مستوى التصدير المباشر او العمل على انشاء معامل التعليب للمنتجات الثانوية وان كانت على المستوى الصغير منها لغرض:

1. دعم التنمية الزراعية
2. الحفاظ على العملة الأجنبية من الخروج والمساهمة في ادخالها
3. فتح المشاريع الصغيرة للشباب وخاصة المهندسين الزراعيين على مستوى الزراعة المكشوفة او المحمية
4. فتح المجال التنافسي امام شركات التصدير لطرح المنتج العراقي في الأسواق العالمية
5. تنشيط البحوث العلمية الخاصة بتطوير المحصول لتمكينه من التأقلم بشكل اكبر مع التغيرات المناخية في العراق
6. اتاحة الفرصة امام الجامعات العراقية لإعادة تشكيل تصوراتها حول فروع الدراسة في الكليات ذات الصلة
7. تنشيط حركة النقل بين المحافظات
   a. تنشيط حركة بيع المحروقات والزيوت
   b. تنشيط حركة بيع الإطارات المطاطية والأدوات الاحتياطية
   c. تنشيط حركة العجلات ذات المخازن المبردة المتوسطة والكبيرة
8. تطوير اعمال التغليف والحفاظ على سلامة المنتج وجودته
9. دعم الحالة النفسية للمواطن وزيادة ثقته بالإدارات القائمة على توفير احتياجاته اليومية الخاصة بمائدته

يقدر عدد سكان محافظة النجف بـ 1’600’000[10] ولن يزد كثيرا عن هذا الرقم بحسب ثبات نسبة النمو السكاني البالغة 2.5% في عموم العراق وهذا يعني بأن معدل استهلاك الفرد الواحد بحسب ما صرحت به وزارة الزراعة على موقعها[9] هو 0.125 كغم/يوميا/الفرد، وبالتالي نستطيع القول بأن حاجة الفرد من المحصول هي 3.75 كغم/شهريا وتصل الى 45 كغم سنويا. تمثل الأرقام المذكورة آنفا معدل استهلاك المحافظة ككل وبضمنها اعداد الزائرين الذين يشكلون جزءا اساسيا لايتجزأ من المساهمين في سلة ايرادات المحافظة حيث ترتفع كميات الاستهلاك من المادة اعلاه وخاصة عن طريق المطاعم التي تعنى بتقديم الوجبات لهؤلاء الزائرين. وهذا يعني ان استهلاك سكان النجف لوحدهم سيكون بمعدل اقل من الـ 200 طن المشار اليها بتصريح وزارة الزراعة لأن الوزارة صرحت بعموم الاستهلاك ولم تشخّص كمية الاستهلاك لسكان النجف لوحدهم بحيث يتبين لنا كم هي الكمية الإضافية المستهلكة من قبل الزائرين. وعودا على بدء فإن التصريح الخاص بمعدل انتاج محافظة النجف من المحصول البالغ 1000 طن يوميا يستدعي زراعة 12 ألف دونم وهذا يعني بأن الدونم الواحد ينتج ما مقداره 83.5 كغم اي انه يسد حاجة 668 فرد بشكل يومي. فإذا علمنا بأن عدد سكان العراق في عام 2024 سيبلغ 44’414’800 شخص بحسب الجهاز المركزي للإحصاء[10] فسنحتاج الى ما معدله 66’489 ألف دونم مابين زراعة مكشوفة ومغطاة لتأمين حاجة العراق من محصول الطماطم بشكل يومي ومن الممكن طبعا العمل على تحديث الأرقام المطروحة اعلاه بواسطة انجاز دراسات استقصائية وتحليلية دقيقة لمعرفة الأرقام الحقيقية التي يحتاجها التخطيط لغرض ايقاف الاستيراد بشكل نهائي ودعم الزراعة المحلية والمواطن العراقي وسد حاجته.

ومن المشاريع التي تم انجازها وتبعث على الراحة والأطمئنان هو مشروع "المخزن المبرّد" حيث زار الدكتور ياسر حسن صالح هذا المخزن[11] في قضاء الزبير حيث تم **إنشاؤه** من قبل الجانب الهولندي بالشراكة مع جمعية منتجي الطماطم في محافظة البصرة وتم الإطلاع على المخزن والذي تبلغ مساحته 500 متر مربع وهو انجاز يشار له بالبنان ونرجو تكرار هذه التجربة في

محافظات اخرى لترتفع نسبة السيطرة على المحصول وحركة السوق لسد حاجة المواطن العراقي.

وفي النهاية وددت ان اضيف بعض المعلومات الأخرى التي تستدعي التوقف عندها لإدراك مدى الحاجة الملحّة للعلاجات السريعة لمشكلتنا التي طرحناها آنفا. فقد نشرت صحيفة "طريق الشعب"[12] المعروفة على موقعها الألكتروني مقالا للمهندس الزراعي السيد علي حسين الظويهر ذكر فيه معلومات قيّمة حول موضوع التصنيع المحلي والاستيرادات حيث يقول عن تجربته عندما كان طالبا في كلية الزراعة وكان يعمل خلال العطلة الصيفية في معمل التعليب خلال ثمانينيات القرن الماضي على اكثر الظن، بأننا لو افترضنا ان اجمالي ايام العمل هي 10 أشهر بعد استبعاد العطل والتوقفات عن العمل، فإن انتاج العراق من معجون الطماطم كان يبلغ 126'000 طن. بينما بلغت كمية استيراد مادة معجون الطماطم ومادة الكاتشاب بحدود 81'00 طن وبقيمة 37 مليون دولار من الصين فقط. كما ان العراق استورد ما مقداره 34 ألف طن من تركيا، و 25 ألف طن من إيران و 2600 طن فقط من السعودية حيث بلغت القيمة التقديرية لاستيراد معجون الطماطم من تركيا خلال الربع الأول من العام الماضي ماقيمته 25 مليون و 613 ألف دولار امريكي.

ارجو ان يسترعِ هذا المقال انتباه الجهات المختصة على مستوى وزراة الزراعة اولا وعلى مستوى محافظة البصرة[13] والنجف ثانيا والمحافظات الأخرى والمشاركة الفعلية والتعاون لتوفير مواد السلة الغذائية العراقية للعروتين الربيعية والخريفية آخذين بنظر الاعتبار ماتم طرحه من مقترحات من اجل تطوير العمل الزراعي من الناحية الإدارية والفنية التي تستدعي القيام بدراسات بحثية علمية تستطيع من خلالها ان تصل الى خطط واضحة من شأنها دعم الاقتصاد الوطني بموجب المفاهيم التي تم طرحها اعلاه.

المصادر:

1. حجم السوق العالمي للطماطم، mordorintelligence
2. حجم وقيمة السوق العراقي للطماطم،موقع شفق
3. طماطة الزبير الأشهى والأكثر خسارة، موقع 946+
4. واردات طماطم وبطيخ عراقية من إيران بـ4 مليارات دولار، موقع الحرة

5. الزراعة تعلن استمرار منع استيراد (23) منتج زراعي وحيواني، موقع تودي نيوز
6. العراق يمنع استيراد الطماطم، موقع شفق
7. قانون رقم 11 لعام 2010، موقع economy-news
8. الروزنامة الزراعية، وزارة الزراعة، العراق
9. استهلاك محافظة النجف من المحصول، وزارة الزراعة، العراق
10. عدد سكان العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق
11. المخزن المبرّد للطماطة في قضاء الزبير
12. المقومات الجغرافية لزراعة محصول الطماطم في النجف، طريق الشعب
13. بالوثيقة.. محافظ البصرة مطالب بالتدخل لانقاذ محصول الطماطم، موقع بغداد اليوم

(*) استشاري في مجال تطوير الأعمال.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. 1 أذار 2024
http://iraqieconomists.net/ar/